

الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير

مقدمة:

تحقيق التنمية المحلية في بلد، يتطلب حكماً يتصف بميزات معينة، يستطيع من خلالها دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وبالتالي فإن قدرة أي دولة على تحقيق التنمية والرفاه مرتبط بشكل مباشر بنجاعة الحكم الذي تطبقه والذي يطلق عليه اليوم مصطلحات الحكم الرشيد أو الجيد أو الصالح. فبفضل هذا الحكم تستطيع الدولة أن تتكيف مع ما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية. ولكن عملية إرساء مثل هذا الحكم ليس بالعملية البسيطة والهيمنة، بل إنها عملية جد معقدة وتتطلب متطلبات خاصة ومساهمة الجميع، فالحكم الراشد هو أسلوب حياة، لا يقتصر على فئة معينة من المجتمع وإنما المجتمع ككل. هذا الأمر يؤدي إلى وجوب تعريف الحكم الراشد ونشر مفهومه حتى يترسخ لدى الجميع.

تعريف الحكم الراشد:

يعتبر*الحكم الراشد* مصطلحاً فرسي، ظهر في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني (1978) ليستعمل في نطاق واسع معبراً عن "تكاليف التسيير" شاع استعمال مصطلح*الحكم الراشد*، في نهاية الثمانينات وذلك حينما واجهت برامج التعديل الهيكلي التي طبقتها مجموعة من الدول صعوبات، أرجع سببها إلى سوء التسيير وغياب الشفافية، في هذه الفترة قدم البنك الدولي اقتراحاً لحل هذه الصعوبات وتمثل هذا الاقتراح في الحكومة الجيدة والتنمية.

1* مفهوم الحاكمية:

قبل التطرق لتعريف الحكم الرشيد أو الحكومة الجيدة يجدر الإشارة لمفهوم الحاكمية، هذه الكلمة الانجليزية القديمة التي أعيد استعمالها من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحليل التنمية، ويمكن شرحها بأنها "طريقة تسيير سياسة، أعمال وشؤون الدولة". كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت في حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية للعمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة ومع القطب المسير وبقية المجتمع.

-يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم والقيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة والشفافية في القرار. فهي تفضي المشاركة للفاعلين وتقارب المصالح. إن مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي وتهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم.

مفهوم الحاكمية يركز على ثلاث أسس رئيسية:

*الأساس الأول: يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم (crise de gouvernabilité) فقدان مركزية هيئة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.*الأساس الثاني: يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل العمومي.*الأساس الثالث : يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية. ودائماً في دور المحفز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يدافعان اليوم على مبادئ الحكم الراشد كأساس للسياسات الاقتصادية، ويعتبر الحكم الراشد ضماناً لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض .

2*الإسهامات المختلفة في محاولة تعريف الحكم الراشد: من أهم الكتاب والمنظرين الذين عالجوا موضوع الحاكمية والحكم الراشد هو الكاتب

Awartya Sen وذلك من خلال كتاب له نال عليه جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، هذا الكتاب لاقى تقديراً كبيراً. وعن موضوع الحكم الراشد يرى Awartya أن التطور الاجتماعي والديمقراطية هي عمليات تتدعم بصفة متعاضدة، فالديمقراطية تشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية والمترجم كتوسع في الحريات الحقيقية حيث أن الحريات الشخصية يجب أن يتم تقبلها، ومن هذا المنظور فإن التوسع في الحريات يشكل الهدف الأول والوسيلة الأساسية للتنمية،

فأسلوب الحاكمية ومنه الحكم الراشد له الكثير من التأثيرات على سلوك الأفراد الذي ينعكس على سلوك المنظمات والحكومات والدول، فأسلوب المشاركة يؤدي شيئاً فشيئاً أو يقود إلى مؤسسات تتميز بخاصية المساواة والتي تحل محل المؤسسات السابقة ذات إدارة الأعمال الكلية والجزئية غير المرنة والتي بدورها جعلت من أفكار و سلوكيات الأفراد شبه مسجونة ومقيدة، كما عالج ذلك Das Gupta في دراسة حديثة، بحيث عكست هذه الدراسة سلوكيات الأفراد في بناء الدولة القوية القائمة على الحكم الراشد، لأن ذلك هو الأسلوب الأمثل لتشجيع المسؤولية المحلية خاصة على مستوى الجماعات المحلية والحكم المحلي.

شهد تعريف مصطلح الحكم الرشيد العديد من التطورات و الدليل على ذلك اختلاف و تباين وجهات نظر الكتاب الذين حاولوا تعريفه. هذا التطوير الذي شهدته هذا المصطلح ما هو إلا اعتراف ضمني بضرورة القيام بإظهار المبادئ الأساسية و كذا الإجراءات الجديدة للضبط لأجل مجابهة الاختلال في التسيير المتزايد للنشاط العمومي.

فيما يلي بعض تعريف الحكم الرشيد و يجدر الإشارة إلى أن هذه التعاريف معروضة على سبيل المثال و ليس الحصر:

تعريف Bagnasco et le galles:

الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الاجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.

تعريف Marcou, Rangeon et Thiebault:

الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.

تعريف Francois Xavier Merrien:

الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفاً جديداً للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.

تعريف Commission sur la gouvernance (créé par W.Brandt,1992):

ترى أن الحكم الراشد مجموع مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العموميين والخواص بتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والمصالحة والتوفيق بين المصالح المختلفة وتلك المتنازع حولها، كما يدرج هذا الحكم تدرج المؤسسات الرسمية والأنظمة المزودة بالصلاحيات التنفيذية والترتيبات والتعديلات الرسمية التي على أساسها تكون الشعوب والمؤسسات قد وقعت بصفة وفاقية لخدمة مصالحها العامة خدمة للمجتمع.

3* الأبعاد المختلفة في تعريف الحكم الراشد: يتضمن الحكم الراشد كمصطلح الكثير من المعاني، فهو يستعمل في العديد من القطاعات مثل الاقتصاد و السياسة و غيرها من القطاعات المختلفة. و عليه يمكن القول أن تعريف هذا المصطلح قد يأخذ أكثر من اتجاه و أكثر من بعد، و فيما بعض التعاريف التي تتميز عن بعضها يكون كل منها يحمل في طياته معنى و بعداً مختلفاً عن غيره.

تعريف صندوق النقد الدولي* البعد التقني*:

الحكم الصالح من خلال البعد التقني هو: "الناحية الاقتصادية من الحكم و تحديد شفافية حسابات الحكومة ، و فعالية إدارة الموارد العامة ، و استقرار البيئة التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص".

تعريف منظمة الأمن و التعاون في أوروبا* البعد الاجتماعي*:"بناء و تعزيز المؤسسات الديمقراطية و تشجيعها ، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل»

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OCDE)* البعد السياسي* " شرعية الحكومة ومحاسبة العناصر السياسية في الحكومة و احترام حقوق الإنسان و حكم القانون."

خصائص الحكم الراشد:

لا بد للحكم الراشد الذي تقوم عليه الحكومة الجيدة و الذي يساهم بفعالية في نجاحها، أن يتميز بمجموعة من الخصائص. نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و البنك الدولي:

1* **نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** يرى هذا البرنامج أن الحكم الراشد يتصف بالخصائص التالية:

المشاركة الشعبية الفاعلة، حكم القانون ودولة المؤسسات، الشفافية، الجاهزية والاستجابة، التوجه نحو الاجتماعية، العدل الاجتماعي، الفاعلية والكفاءة، المساءلة، الرؤية الإستراتيجية، الشرعية، الحرص في التعامل مع المواد، البيئة السليمة، التمكين و الاقتدار، الشراكة، اللامركزية.

2* **نظرة البنك الدولي:** يرى أن الحكم الراشد يتميز ب: تسيير بالمشاركة، تسيير دائم، شرعي و مقبول من طرف السكان. تسيير شفاف، يشجع العدالة و المساواة، قادر على تطوير الموارد و طرف التسيير الجيد، يشجع التوازن ما بين الأجانس، متسامح و يقبل الآراء المخالفة، قادر على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية، يدعم الآليات الذاتية، يتطابق مع القانون، استعمال عقلائي وفعال للمواد، يخلف و يحفز الاحترام والثقة المتبادلة، قادر على تحديد حلول وطنية و التكافل بها، يضبط أكثر مما يراقب، قادر على معالجة المسائل المؤقتة، يوجه نحو الخدمة، روح المسؤولية و طبيعة التسهيلات.

نلاحظ أن هنالك تقاطع في بعض النقاط فكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي يقر على أن كل من الشفافية، المسؤولية، دولة القانون، المشاركة، واللامركزية و التنسيق تعتبر من الخصائص الأساسية والجوهرية للحكم الراشد.

معايير الحكم الراشد

من خلال مجموعة الخصائص التي ذُرت سابقا يمكن القول أنه لا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا إذا توفرت مجموعة من العناصر: إقامة دولة الحق والقانون، ترسيخ الديمقراطية، التعددية السياسية، المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي-البرلمان، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية، حرية التعبير وحرية الرئي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الاطلاع و الاستقصاء والتبليغ .

خلاصة: الحكم الراشد هو مصطلح يستخدم في شتى المجالات، فهو يمس كل الجوانب الحياتية من الاقتصاد إلى السياسة مروراً بالمجالات الكثيرة الأخرى. رغم أن ظهور هذا المصطلح كان حديثاً إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن موجوداً من قبل، فالحكم الرشيد يستعمل منذ وجود الإنسانية، فأى فرد كان أو مجتمع من خلال أسلوب إدارة حياة معينة يمكن أن نطلق على أسلوب إدارته هذه حكماً راشداً، و لكن هذا مشروط بانصاف هذا الحكم بخصائص معينة ذُرت سابقاً. يحقق من خلالها الأفراد أهدافهم التنموية.

الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد -إسقاط على التجربة الجزائرية-

الأخضر عزي، غالم جلطي، التنمية البشرية للحكم الراشد، متوفر على الموقع:

<http://www.libyaforum.org/index.php?option=content&task=view&id=2445&Itemid=76>

نفس المرجع السابق.

الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد -إسقاط على التجربة الجزائرية- متوفر على الموقع:

<http://www.uluminsania.net/a34.htm>

كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، متوفر على الموقع:

<http://www.uluminsania.net/b33.htm>

الأخضر عزي، غالم جلطي، مرجع سبق ذكره.